

أزمة سياسية في الأفق.. الموازنة تأخذ طريقها الى المجلس وتبرز مشكلة قطع الحساب ١٦ مليار دولار أميركي الفارق في عجز الموازنات منذ العام ١٩٩٧ حتى العام ٢٠١٧

بروفسور جاسم عجاقة

تم تحويل مشروع موازنة العام ٢٠١٩ إلى المجلس النيابي على أن تبدأ بعد فرصة العيد جلسات مكثفة للجنة المال والموازنة بهدف الانتهاء من دراستها في مدة ثلاثة أسابيع. وبعدها يتم تحويلها إلى الهيئة العامة لمجلس النواب ليتم مناقشتها في الأسبوع الأخير من شهر حزيران. لكن المشكلة التي ستظهر هي مشكلة قطع الحساب للأعوام السابقة حيث تظهر مشاريع قوانين قطع الحساب التي أرسلتها وزارة المال إلى ديوان المحاسبة فارقاً تراكمياً في العجز بقيمة ١٦,٣ مليار دولار أميركي. فهل نحن أمام أزمة سياسية جديدة؟

أخر أرقام العجز

مشروع الموازنة وبصيغته الأخيرة يقترح فتح إعمادات بقيمة ١٧,٠٨ مليار دولار أميركي منها ١٥,٤٨ للموازنة العامة و ١,٦ مليار دولار أميركي للموازنات الملحقة التي تضم مديرية اليانصيب الوطني، المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، والاتصالات. هذه الإعمادات، يقابلها توقعات بإيرادات بنفس القيمة منها ١٢,٦ مليار دولار وإيرادات عادية،

و ٢,٨٧ وإيرادات إستثنائية، ٦١ مليون دولار وإيرادات يانصيب، ٢٨ مليون دولار وإيرادات المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري ومليار ونصف وإيرادات الاتصالات.

العجز الذي سينتج عن الموازنة يأتي من الواردات الفعلية التي لن تتخطى الـ ١٣ مليار دولار أميركي في أحسن الأحوال. وبالتالي يصبح العجز المقدّر ٤,٠٨ مليار دولار أميركي أي ما يوازي ٧,٥٩٪ من الناتج المحلي وهي نسبة أقل بكثير مما تفرضه شروط مؤتمر سيدر أي ١٪ سنوياً على مدى خمسة أعوام.

إذا يمكن القول إن الحكومة اللبنانية قامت بإنجاز على هذا الصعيد عبر لجم العجز الذي يعتبر أساس كل العلل الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان. لكن هذا الإنجاز يأخذ أكثر صفة الإنجاز السياسي وليس المالي أو الاقتصادي على الرغم من أن الترجمة مالية. وبالتالي قد يكون هذا الأمر هو ما دفع وكالة «ستاندرد اند بورز» لتصنيفات الائتمانية إلى القول إن الخطة التي وضعتها الحكومة لخفض هذا العجز قد لا تكون كافية لاستعادة ثقة المستثمرين بلبنان مُلمحة بذلك من «شباك» موازنة العام ٢٠١٨ التي كانت على الورق تحوي عجزاً بقيمة ٤,٨ مليار دولار لكن المحقق على الأرض تجاوز الـ ٦,٥ مليار دولار.

مليار دولار أميركي مقارنة بـ ٥,٧٧ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٨. وقد يكون هذا الفارق (٢,٤٥٪) آت بالدرجة الأولى من الدرجات التي تستحق في العام ٢٠١٩ لموظفي القطاع العام والتي هي بمعدل ٢٪ سنوياً تقريباً. الجدير ذكره أن تجميع هذا البند من الجداول المُرفقة بمشروع الموازنة، أوصلنا إلى ٥,٩١ مليار دولار. في حين أن جدول إجمالي النفقات في مشروع الموازنة يُعطي ٣,٩ مليار دولار وهذا الفارق يأتي من منطلق عدم احتساب المشروع في الجدول لإحتسابات الأجور والرواتب في مختلف المؤسسات والوزارات.

إذًا على الورق نرى أن الحكومة التزمت عدم التوظيف في القطاع العام للعام ٢٠١٩ وتبقى العبرة في التطبيق حيث سيتم معرفة مصداقية التطبيق في نهاية هذا العام.

توزيع هذه الكتلة على موظفي الدولة كما والمتقاعدین يُوصل إلى نتائج أساسية يتوجب على الحكومة أخذ العبر منها في موازنة العام ٢٠٢٠ خصوصاً فيما يخص معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة.

(تتمة المانشيت ص ٣)

على طريق الديار
سياساتكم الاقتصادية أوصلت اللبنانيين إلى هنا، وتحديداً الشباب منهم الذين يقصدون بلاد الله الواسعة للتفتيش عن عمل بعد أن سدت أمامهم فرص العمل في بلادهم وإذا تأمنت فهي للمحاسبين والأزلام.
كلكم شركاء في الجريمة من مستقلين ونواب حاليين وسابقين ووزراء حاليين وسابقين وحزب وفاعليات فهذه «الوجه» تكرر نفسها وخطاباتها منذ التسعينات وحتى الآن.
هذه الموازنة هي نتاج القوى السياسية الموجودة في الحكومة وهي نفسها تسيطر على المجلس النيابي، فهل نواب أمل والاشتراكي والتيار الوطني الحر والقوات والمستقبل سيحاسبون وزراء القوات وامل والاشتراكي والمستقبل والتيار، انها بدعة عجيبة غير موجودة الا في لبنان.
كلكم شركاء في الجريمة فالأفضل وقف المزادات، وهذا الضجيج الكلامي الذي ليس له اي صدى عند الناس الذين يعرفون جيداً من أوصل الأوضاع الى هذا المأزق. ولكن ساعة الكشف ستاتي ولن تتأخر.
«الديار»

قمة مكة الرابعة عشرة تنطلق اليوم رئيس وزراء قطر سيشارك بالقمة الخليجية



شعارات مرحة بالقمة العربية في مكة

التي عقدت عام ١٩٧٦، وكانت أول قمة عربية طارئة «قمة أنشاص» قد عقدت في عهد الملك فاروق بمصر عام ١٩٤٦ بحضور الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية، وهي مصر، وشرق الأردن، والسعودية، واليمن، والعراق، ولبنان،

(تتمة خبر قمة مكة ص ١٦)

الملك الاردني بحث مع كوشنير «صفقة القرن»

وكالة فرانس برس نسخة منه، إن «الملك عبد الله استقبل في قصر الحسينية امس، كبير مستشاري الرئيس الأميركي، جاريد كوشنير، الذي يزور الأردن ضمن جولة له في المنطقة حيث جرى بحث المستجدات الإقليمية، خصوصاً الجهود المبذولة لحل الصراع وعاصمتها القدس الشرقية.

(تتمة الخبر الاردني ص ١٦)

«كلكم يعني كلكم» مسؤولون عما وصلت اليه أحوال البلاد من عجز وفقر وفساد وسمرة وتعثير.
«كلكم يعني كلكم» مسؤولون عن موازنات أوصلت البلاد الى ديون فاقت الـ ٩٠ مليار دولار، وكل لبناني عليه ٥٠٠٠ دولار دين قبل ان يولد.
«كلكم يعني كلكم» مسؤولون عن الصفقات بالتراضي والمشاريع الوهمية وازمات الكهرباء والمياه والنفايات.
«كلكم يعني كلكم» مسؤولون عن فقر الناس. فلماذا المزادات والتصاريح العشوائية؟
انتظروا جلسة مجلس النواب لقرار الموازنة، وعندها اطلقوا التصاريح «المنقولة تلفزيونياً»، وخذوا كل النجومية، والعبوا بمشاعر الناس مثلما تريدون.
كلكم «سواسية» في اصال الناس الى هذه الدرجة من اليأس والقرف والخوف على مستقبل الأبناء فليس هناك واحد منكم «بزيت» والأخر «بسمنة» فكلكم وافقتم على هذه الموازنات منذ التسعينات وحتى الآن، كلكم غطيتم المشاريع الوهمية، فلماذا تنتفضون الآن؟

عشية انطلاق القمة العربية في مكة المكرمة، لفتت صحيفة «سبق» إلى أن المملكة ستستضيف اليوم القمة الطارئة الرابعة عشرة، وأوردت في تقرير خاص تسلسل هذه القمم منذ عام ١٩٤٦.
وأشارت الصحيفة السعودية إلى أن القمة العربية الطارئة في مكة المكرمة ستكون الثانية التي تعقد في المملكة بعد قمة الرياض

وقال بيان صادر عن الديوان الملكي، تلقت

الكنيست الاسرائيلي حل نفسه باكثرية ٧٤ صوتا وصول المبعوثان الاميركيان لبحث صفقة القرن صادف حل الكنيست



حل الكنيست الإسرائيلي نفسه بتصويت ٧٤ نائباً من اصل ١٢٠ نائباً من كامل اعضائه على قرار حل الكنيست بعد القراءة الثانية على حله والذهاب الى انتخابات عامة جديدة، وقد صدر القرار منتصف الليل عند الساعة الثانية عشرة وست دقائق بتوقيت بيروت، وهكذا يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قد فشل بتشكيل الحكومة رغم جهوده التي بذلها وحاول في آخر لحظة التحالف مع حزب اليسار الإسرائيلي الذي رفض المشاركة بالائتلاف مع نتنهاو، وفي الوقت ذاته وصل مستشار الرئيس الأميركي المكلف بعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين جاريد كوشنير ومساعد جيرانل بنت

(تتمة خبر الكنيست ص ١٦)

الجعفري: تركيا رعت اجتماعاً للإرهابيين في ادلب الأكراد يوافقون على بيع النفط للحكومة السورية

كشف المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في مجلس الأمن الدولي عن اجتماع سري نظمته الاستخبارات التركية في ادلب مؤخراً حضرته جبهة النصرة وتنظيمات أخرى، موقفاً كلامه بصورة.
وقال الجعفري، في كلمة ألقاها خلال جلسة في مجلس الأمن الدولي حول الوضع الإنساني في سوريا إن معاناة السوريين ناجمة عن جرائم التنظيمات الإرهابية المتعددة التسميات والولاءات، إضافة إلى جرائم العدوان المباشرة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وأدواته.
وفي سياق تحدثه عن دعم دول أجنبية للإرهاب في سوريا، أشار الجعفري إلى الاجتماع المذكور، قائلاً إنه عقد برعاية من قبل الاستخبارات التركية وضم ممثلين عن تنظيمات النصرة وجيش العزة وأحرار الشام وصقور



الحقل النفطي في كونيكو تحت سيطرة الاكراد

(تتمة الخبر السوري ص ١٦)

روحاني: «صفقة القرن» ستكون هزيمة القرن بولتون يتهم إيران بتفجيرات الفجيرة وطهران: مثيرة للسخرية

اللواء حفر يسلم رئيس المخابرات المصرية الارهابي هشام عشاوي زوجة نتانياهو تتوصل إلى اتفاق مع النيابة العامة حول التهم الموجهة لها الاضراب يحجب الصحف الورقية في السودان مناورات «المنفذ» تبدأ في تركيا بمشاركة ١٨ دولة ومؤسسة عالمية

ص ١١

إردوغان يعرض على ترامب تشكيل «مجموعة عمل مشتركة» لمناقشة مسألة الصواريخ الروسية

ص ١٦

تتممات

أزمة سياسية في الأفق.. الموازنة تأخذ طريقها الى المجلس وتبرز مشكلة قطع الحساب

١٦ مليار دولار أميركي الفارق في عجز الموازنات منذ العام ١٩٩٧ حتى العام ٢٠١٧

(تتمة المانشيت)

فبند النفقات المشتركة - معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة يبلغ ٢٩٨١ مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي ٣٣٪ من كتلة الأجور! وهذا الأمر يعني أن الدولة ذاهبة إلى مشكلة حتمية في السنوات المقبلة إذا ما استمرت على هذا المنهج، إذ من الضروري إعادة هندسة تمويل هذا البند من خلال هندسات مالية تسمح بإستدامة هذا النظام وضمان الأموال للموظفين الذين قد يجدون أنفسهم من دون راتب تقاعدي أو تعويض نهاية خدمة مع تطوّر غير مسبوق لهذا البند.

أما فيما يخص توزيع الأجور على الموظفين في الوزارات والمؤسسات، فهو على الشكل التالي (الترتيب من الأكبر إلى الأصغر): وزارة الدفاع (٢٢,٦٥٪)، وزارة التربية والتعليم العالي (١٩,٥٤٪)، وزارة الداخلية والبلديات (١١,٦٧٪)، الاتصالات (٢,٥٧٪)، رئاسة مجلس الوزراء (٢,١٩٪)، وزارة المالية (١,٧٣٪)، وزارة الخارجية والمغتربين (١,١٥٪)، وزارة العدل (٠,٩٩٪)، وزارة الأشغال العامة والنقل (٠,٦٦٪)، مجلس النواب (٠,٥٦٪)، وزارة الزراعة (٠,٥١٪)، وزارة الصحة (٠,٤١٪)، وزارة الثقافة (٠,٣٨٪)، وزارة الاعلام (٠,٣٪)، وزارة الطاقة والمياه (٠,١٦٪)، وزارة العمل (٠,١١٪)، وزارة الاقتصاد والتجارة (٠,١٪)، وزارة الشؤون الاجتماعية (٠,٠٨٪)، وزارة السياحة (٠,٠٧٪)، وزارة الصناعة (٠,٠٦٪)، وزارة الاتصالات (٠,٠٦٪)، وزارة المهجرين (٠,٠٤٪)، وزارة البيئة (٠,٠٤٪)، رئاسة الجمهورية (٠,٠٤٪)، وزارة الشباب والرياضة (٠,٠٣٪)، المجلس الدستوري (٠,٠٢٪)، المديرية العامة للحبوب والشمندر العسكري (٠,٠١٪)، مديرية اليانصيب الوطني (٠,٠١٪).

على هذا الصعيد يتوجب ذكر أن من شروط مؤتمر سيدر القيام بمسح شامل لموظفي القطاع العام مع وصف للمهام التي يقومون بها وكما وإعادة توزيعهم بحسب الحاجة. هذا المسح كان ليكون نقطة حاسمة لو قامت به الحكومة بالتوازي مع مشروع موازنة العام ٢٠١٩ وكان ليشكل قرينة ثابتة أمام المجتمع الدولي وأمام المستثمرين.

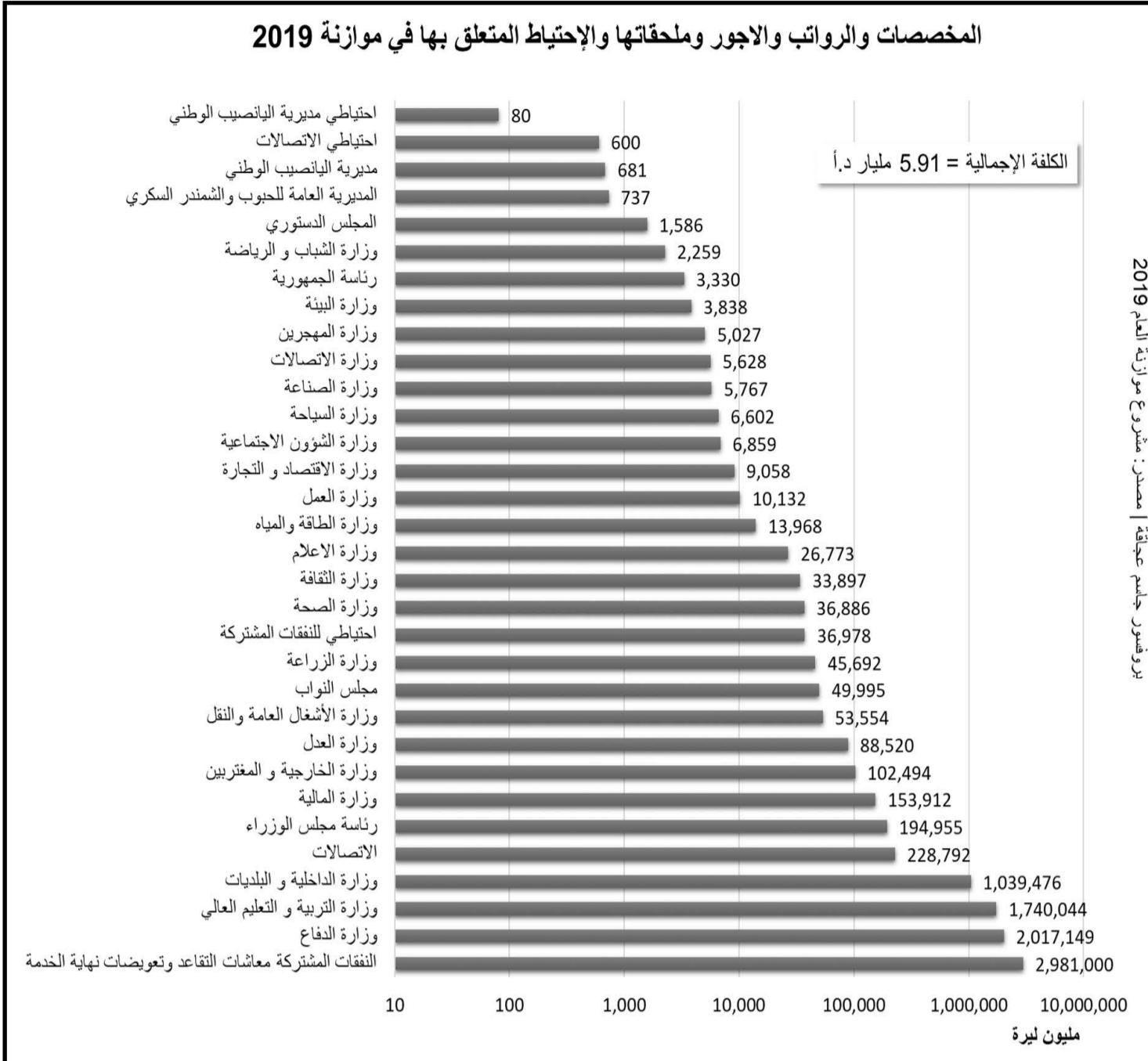
■ مشكلة قطع الحساب
تنص المادة ١١٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب على «يصدق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة». وهذه المادة تم إلغاء مفعولها في موازنات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على أن تقوم الحكومة برفع قطوعات الحساب للسنتين الماضية في مهلة ستة أشهر من إقرار موازنة ٢٠١٧

وتتمّ تمديدها عام إضافي. قطع الحساب هو تقرير يفصّل أرقام الموازنة «المحققة» وبالتالي يتمّ مقارنة هذه الأرقام مع الأرقام المرصودة في الموازنة لكي يبنى على الشيء مقتضاه. آخر قطع حساب صدّق عليه مجلس النواب يعود إلى العام ٢٠٠٣. وبالتالي يمكن القول إن على الحكومة رفع قطوعات الحساب من الأعوام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧ إلى مجلس النواب للمصادقة عليها قبل إقرار الموازنة. إلا أن تقرير وزير المال الذي قدّمه في آخر جلسة للحكومة في شهر أيلول ٢٠١٧، أبرز إلى العلن مشكلة مصادقية قطع الحساب للعام ٢٠٠٣ مع غياب العديد من القيود الحسابية للهيئات وغيرها من العمليات على خزينة الدولة. وبالتالي قامت وزارة المال بعملية أخذت آلاف الساعات من العمل لإعادة تكوين الحسابات الدقيقة للدولة اللبنانية أخذة بعين الاعتبار قيود حسابية تصحيحية على حسابات الخزينة منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠١٧.

النتيجة التي وصلت إليها وزارة المال تظهر أن العجز التراكمي المسجل في حسابات وزارة المال منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠١٧ يبلغ ٣٩,٩٣٧,٢٤٣,٧٦٨,٨٨٦ ليرة لبنانية أي ما يوازي ٤٢,٧ مليار أميركي. وبعد عملية التصحيح الحسابية التي قامت بها الوزارة، بلغ حجم العجز التراكمي ٦٤,٦٥٠,١٠٠,٣٧٨,٦٢٤ ليرة لبنانية أي ما يوازي ٤٢,٧ مليار دولار أميركي. وبالتالي يبلغ الفارق ١٦,٤ مليار دولار أميركي لا نعلم حتى الساعة تداعياتها على الدين العام (من المحتمل ألا يكون هناك تداعيات تتعلق بالوقت الإستحقاقات تتعلق بالوقت وبالتالي سيتمّ المطالبة بها من قبل المقرضين).

على كل الأحوال هذه العملية التصحيحية لأرقام الخزينة هي عملية مباركة وستعطي الدولة اللبنانية مصادقية أعلى إذا ما تمّ أخذ الخطوات اللازمة على الصعيد المالي. هذه الخطوات تتمثل بخطة واضحة لخفض العجز على السنوات الخمس المقبلة ولكن أيضاً خطة واضحة لخفض الدين العام بالمطلق ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي الإنتظار، سيكون هناك سيناريوهان: الأول، يقوم مجلس النواب بالتصديق على قطوعات الحساب للأعوام المذكورة دون أي ضجة (عملاً بمبدأ «عفا الله عما مضى»). والثاني، تحتمل مواجهة السياسية بين الأقرقاء لمعرفة تفاصيل الفارق في الحسابات ومن المسؤول، وهنا قد يكون أمام لبنان أيام عصيبة مع كل الإستحقاقات التي تنتظره من الملف النفطي، إلى ملف التوطين مروراً بأزمة الناشرين السوريين.

توزيع جاسم عجيقة | معتمد مشروع موازنة العام 2019



السنة	العجز في حسابات الخزينة	العجز المصحح بعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المحاسبية	العجز المصحح مع سلفات الخزينة (مؤسسة كهرباء لبنان، المؤسسات العامة الأخرى)
1997	(5,140,782,850,813)	(4,729,325,910,175)	(4,773,897,381,903)
1998	(3,097,889,827,592)	(3,744,846,581,917)	(3,744,846,581,917)
1999	(3,783,516,019,576)	(4,888,680,396,705)	(4,971,525,049,156)
2000	(4,452,462,282,037)	(5,091,487,817,701)	(5,443,068,842,564)
2001	(3,794,843,625,468)	(4,165,484,649,440)	(4,219,114,364,871)
2002	(1,106,128,884,987)	(1,890,228,608,575)	(2,095,187,439,504)
2003	(3,201,451,069,338)	(3,846,574,786,622)	(3,953,380,127,704)
2004	(1,628,745,827,356)	(2,309,182,246,232)	(3,258,779,421,877)
2005	(1,451,203,782,640)	(2,119,762,592,894)	(3,164,554,935,924)
2006	(2,343,147,548,307)	(3,359,156,100,463)	(4,573,005,798,073)
2007	129,357,157,295	(87,347,024,850)	(2,231,212,000,228)
2008	(50,639,841,572)	(1,333,818,699,473)	(4,906,669,537,443)
2009	(1,023,804,407,748)	(1,573,240,320,611)	(3,758,748,015,099)
2010	(2,076,821,433,735)	(2,588,785,613,566)	(4,776,896,273,751)
2011	1,850,095,009,244	(999,683,707,680)	(4,208,504,909,297)
2012	1,398,634,452,712	(2,675,355,601,516)	(6,034,081,774,275)
2013	792,775,928,317	(3,668,836,829,322)	(6,792,822,535,039)
2014	(1,106,062,105,901)	(2,254,619,543,594)	(5,713,474,373,936)
2015	(3,325,164,221,237)	(3,842,464,927,294)	(5,602,690,865,471)
2016	(3,208,046,817,391)	(4,725,639,503,449)	(6,223,739,281,828)
2017	(3,317,395,770,756)	(4,710,578,916,545)	(7,167,148,321,442)
المجموع (ل.ل)	(39,937,243,768,886)	(64,605,100,378,624)	(97,613,347,831,302)
المجموع (د.أ)	(26,492,367,343)	(42,855,787,979)	(64,751,806,190)
العجز التراكمي الناتج عن التصحيح (د.أ)		(16,363,420,637)	

«الرابطة المارونية»: مشروع قانون لجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية خطوة نحو التوطين المقترح

الدولية ذات الصلة والصلاحية لتوفير التمويل اللازم لإحتياجات هذه المخيمات. وشددت الرابطة على «أن إعادة إعمار مخيم نهر البارد بعد الدمار الذي أصابه على أثر الأحداث التي شهدتها لا تبرر إنشاء هيئة لإدارة المخيمات فهناك في وزارة الداخلية هيئة مصلحة شؤون الفلسطينيين التي يجب أن يفعل عملها. وأن تتحمل مسؤولياتها وأن يعزز ملاكها على أن تكون السيادة الأمنية في هذه المخيمات للجيش اللبناني وللأجهزة اللبنانية الأمنية ولا يمكن الربط بين موجبات السلطة اللبنانية على المخيمات الفلسطينية وبين سائر الإهتمامات التي يمكن أن تصب في نهاية المطاف في خانة التوطين».

هي مشروعة بصرف النظر عن النتيجة المتوقعة». معتبرة «إن إنشاء إدارة لإدارة مخيم نهر البارد قد تكون نموذجاً برسم التعميم على المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان ولسنا ندري ما هي الحاجة إلى مثل هذه اللجنة لأن المخيمات قائمة على الأراضي اللبنانية ويفترض أن تكون خاضعة لسلطة الدولة وللقوانين اللبنانية المرعية الإجراء وأن يكون الشأن الإجتماعي والتربوي الخاص باللاجئين هو شأن وكالة الأونروا التي يجب التمسك باستمرار عملها كمرجعية لإدارة شؤون فلسطيني الشتات وفي هذا المجال يجب العمل ومضاعفة الجهد لحمل الدول المانحة دولياً وعربياً على الإبقاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين كما أن على السلطات اللبنانية أن تسعى لدى الدول الصديقة والشقيقة والهيئات

خصوصاً من مستويات وخلفيات رفض التوطين تختلف بين فئة وأخرى وذلك على الرغم من وجود نص واضح في الدستور اللبناني يرفض التوطين بكافة أشكاله ووجود إجماع بالتمسك بحق العودة إنفاذاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤/٤٩. ولغفت إلى «إن طرح اقتراح القانون في مثل هذا التوقيت يطرح غير علامة استفهام: فهو من جهة يأتي بالتزامن مع الحديث عن صفقة القرن التي يسعى إلى فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومن بنودها الرئيسية إسقاط حق العودة للفلسطينيين وتراجع الحديث في الأوساط العربية عن هذا الحق وإن علامات الإستفهام التي تحوط طرح اقتراح قانون في هذا التوقيت

رأت الرابطة المارونية في بيان لها «مشروع القانون المقدم من لجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية لإدارة مخيم نهر البارد وسائر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو حلقة من السياسة التي اعتمدها بعض حكومات ما بعد الطائف الهادفة إلى التلاعب بديمقراطية لبنان عن طريق التوطين المقنع، والتجنيس الإعتباطي المخالف للقانون، والتجهيز، والهجرة وعدم معالجة أسبابها، وأخيراً عدم اتخاذ الموقف الواحد الموحد من معضلة النزوح السوري على كل المستويات، مشيراً إلى أن «مشروع القانون محاولة لنقل مرجعية الأونروا كهيئة أممية تتولى رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين إلى هيئة لبنانية لا يمكن أن تكون في أي شكل من الأشكال مستقلة وبمناى عن التجاذبات السياسية